

قراة 198 ألف نازح ومقتل 214 مائياً
أناوب سورفا؁ ومألس الأمان لا ففأرك

فألف الرئفس فرامب عن الفزامافه فف مأفاظة درعا
فأشبه فألف أوباما عن فطه الكفمفافف الأأمر

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الأأء 1 فموز 2018

المحتوى:

أولاً: الجنوب السوري خاضع لاتفاقات عدة، أبرزها الاتفاق الثنائي بين ترامب وبوتين
ثانياً: الاتفاقات الدولية فشلت في حماية المدنيين جنوب سوريا
الانتهاكات الأخيرة تسببت في تشريد قسري لقرابة 198 ألف شخص
رابعاً: التوصيف القانوني والتوصيات

أولاً: الجنوب السوري خاضع لاتفاقات عدة، أبرزها الاتفاق الثنائي بين ترامب وبوتين:

بعد قصف وتدمير معظم مباني الغوطة الشرقية وتشريد أهلها أو إخضاعهم لاتفاقيات مُذلة، وهي المنطقة الخاضعة لاتفاق خفض التّصعيد بموجب محادثات أستانة، -التي أثبتت الواقع أنها كانت خديعة كبرى للشّعب السوري بهدف الاستفراد بالمناطق وقصفها وتدميرها وتشريد أهلها الواحدة تلو الأخرى-، يأتي الهجوم على محافظة درعا ليفضح هذا المسار، فجنوب غرب سوريا (أجزاء من محافظات درعا والقنيطرة والسويداء) خاضع أولاً لاتفاق خفض التّصعيد، الذي أبرم ضمن محادثات أستانة الرابعة، ودخل حيز التنفيذ في أيار 2017، ويخضع أيضاً لاتفاق يُعتبر أكثر أهمية وهو الاتفاق الثنائي الروسي الأمريكي لوقف إطلاق النار، الذي دخل حيز التنفيذ في 9/ تموز/ 2017، تلا ذلك توقيع مذكرة تقضي بتأسيس منطقة خفض التّصعيد جنوب سوريا بين ممثلي الدول الثلاث (روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، والأردن) يوم السبت 11/ تشرين الثاني/ 2017.

لقد نصّ الاتفاقات على وقف شامل للعمليات القتالية والقصف الجوي، وكان لذلك أثر ملموس في معيشة الأهالي، حيث انخفضت مستويات القتل والتدمير، ونتيجة للاتفاق الثنائي انخفضت وتيرة الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الحلف السوري الروسي في المنطقة الجنوبية عن بقية المناطق المشمولة فقط باتفاق خفض التّصعيد. وبالتأكيد لم تخلُ الحقبة السابقة من هجمات مقصودة نُفذها النظام السوري بين الحين والآخر واستهدف من خلالها المدنيين والمراكز الحيويّة المدنيّة.



وفي كلٍّ من 25 أيار أولاً و 14 حزيران ثانياً أصدرت الخارجية الأمريكية بيانين أشارت فيهما إلى قلق أمريكي من تحضير قوات النظام السوري عملية عسكرية ضدَّ المنطقة الجنوبية، وأكّدت أنّ ذلك يُشكّل خرقاً لاتفاق خفض التّصعيد، والاتفاق الروسي الأمريكي، ودعت روسيا إلى ممارسة نفوذها الدبلوماسي لمنع النظام السوري من خرق الاتفاقات التي تعهّد بالالتزام بها.

وفي 21 حزيران أي بعد قرابة أسبوع من بداية الحملة العسكرية على محافظة درعا أصدرت الخارجية الأمريكية مجدداً بياناً استندت فيه على تقارير إعلامية تؤكد شنّ النظام السوري والمليشيات الموالية له هجمات عسكرية على المنطقة الجنوبية، وطالبت روسيا بالضغط على النظام السوري لإيقاف هجماته.

في 28 حزيران أعلن السفير الروسي لدى الأمم المتحدة "فاسيلي نيينزيا" أنّ مناطق خفض التّصعيد لم تُقَمّ للأبد وإنما أنشئت لمدة محدّدة؛ بهدف تمكين الناس من العيش في ظروف مقبولة، وأشار إلى وجود 15 ألف إرهابي من التّنظيمات الإسلامية المتشددة في محافظة درعا.

وتُبيّن معلوماتنا أنّ المنطقة الجنوبية تخضع لسيطرة فصائل معتدلة في المعارضة المسلحة، وتُشكّل نموذجاً حيويّاً لطرد التّنظيمات الإسلامية المتشددة، التي انتشرت بشكل محدود جداً في أقصى المناطق الجنوبية الغربية (بلدات تسيل وعدوان، وسهم الجولان)، ولم تُسجّل أنّ هذه المناطق قد تعرّضت لأيّ هجمات عسكرية سورية روسية في غضون الأشهر الماضية.

إضافة إلى ذلك فإنّ جميع الذرائع التي تستخدمها الحكومة الروسية في تبرير هجماتها على مناطق خفض التّصعيد في الغوطة الشرقية وإدلب، وحمص، وأخيراً في درعا حول وجود إرهابيين ومسلحين مُتشددين، لا يجب أن تلفت الانتباه عن انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان وعدم التزامها بالاتفاقات الدولية، وبدون أدنى شك فلا توجد أي مصداقية للحكومة الروسية ولا لسفرائها بعد أن تبيّن زيف ادعاءاتهم مئات المرات، واستمرارهم في الخداع حتى بعد كشف الحقائق.

وأخيراً تأسف الشبكة السورية لحقوق الإنسان من عدم وضوح تصريح المفوض السامي لحقوق الإنسان الأمير زيد بن رعد الحسين أن المدنيين سيحاصرون بين القوات الحكومية والمعارضة وتنظيم داعش، دون أن يُحمّل روسيا والنظام السوري المسؤولية المباشرة والأساسية عن الخسائر البشرية والقصف الجوي وبالتالي عن تشريد المدنيين، وهذه خروقات صارخة للقانون الدولي قبل أن تكون خروقات لاتفاق خفض التّصعيد.



يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”يجب على إدارة الرئيس ترامب الإيفاء بتعهداتها في حماية المدنيين في الجنوب السوري من الهجمات الوحشية التي تُنفّذها القوات السورية والروسية، إنَّها ترسل رسالة مشوّهة إلى المجتمع السوري هناك، تُذكّرهم بتعهدات الرئيس أوباما، التي لم يفي بها؛ ما تسبّب في تعقيد الأوضاع وإفلات مجرمي الأسلحة الكيميائية من العقاب“.

ثانياً: الاتفاقات الدولية فشلت في حماية المدنيين جنوب سوريا:

يُسلّط هذا التقرير الضوء على الهجمات من قبل قوات النظام السوري والروسي على محافظة درعا في الجنوب السوري منذ منتصف حزيران حتى نهايته، وقد اعتمدنا عبر باحثين ميدانيين عاملين لدينا على أخذ شهادات مباشرة من ناجين أو من أقرباء الضحايا، ذلك بالاعتماد على شبكة العلاقات الواسعة التي نمتلكها من خلال عملنا المستمر منذ سبع سنوات، كما قُمنّا بعمليات تحليل للصور والفيديوهات التي وردتنا، ويحتوي هذا التقرير على شهادتين حصلنا عليهما عبر حديث مباشر مع الشهود، وليست مأخوذة من مصادر مفتوحة، وقد شرحنا للشهود الهدف من المقابلات، وحصلنا على موافقتهم على استخدام المعلومات التي يُقدّمونها في هذا التقرير دون أن نُقدّم أو نعرض عليهم أيّة حوافز، وقد حاولت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تجنب الشهود معاناة تذكّر الانتهاك، وتمّ منح ضمانٍ بعدم كشف هوية من أبدى رغبته في استخدام اسم مستعار.

تعمل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على توثيق يومي للانتهاكات في الجنوب السوري، وتُعتبر جريمة القتل الجريمة الأعظم، وتُشكّل بالتالي مؤشراً سياسياً لتقييم أثر الاتفاقات، كذلك استهداف المراكز الحيوية المدنية، ونستعرض أبرز ما سجّلناه من انتهاكات منذ بداية اتفاق خفض التّصعيد ثم منذ بداية الاتفاق الثنائي الروسي الأمريكي، وأخيراً ما حصل في ظلّ الهجوم البري والجوي المشترك منذ منتصف حزيران:

ألف: حصيلة الضحايا منذ بداية اتفاقات خفض التّصعيد والاتفاق الروسي الأمريكي:

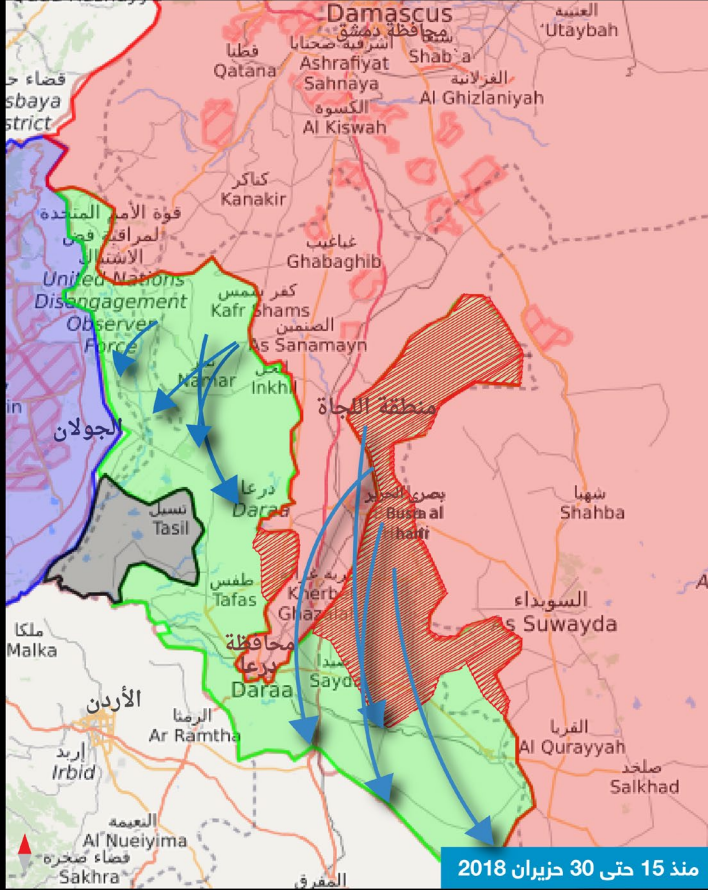
بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان قُتل في محافظة درعا ما لا يقل عن 416 مدنياً، بينهم 117 طفلاً، و79 سيدة (أنثى بالغة) على يد قوات الحلف السوري الروسي منذ أيار/ 2017 حتى 30/ حزيران/ 2018 منهم 283 مدنياً، بينهم 87 طفلاً، و58 سيدة قتلوا بعد دخول الاتفاق الروسي الأمريكي حيّز التنفيذ في 9/ تموز/ 2017.

باء: تصاعد في الانتهاكات الفظيعة وبدء الاجتياح البري منذ منتصف حزيران:

في 15/ حزيران/ 2018 بدأت قوات النظام السوري بدعم روسي كبير لم نرصده منذ تدخلها في سوريا في 30/ أيلول/ 2015 بشرّ غارات جوية مكثّفة، إضافة إلى عمليات قصف مدفعي نفّذتها قوات النظام السوري المتمركزة بشكل خاص في مدينة إزرع ومطار الثعلة العسكري، والأفرع الأمنية في السويداء على مناطق في ريف درعا الشرقي (بصر الحرير، مليحة العطش، ناحطة، الحراك) والشمال.



خريطة تُظهر تقدُّم قوات النظام السوري في ريف محافظة درعا الشرقي والغربي، واتجاهات النزوح التي سلكها المدنيون



- قوات النظام السوري
- تقدُّم قوات النظام السوري
- تنظيم داعش
- فصائل في المعارضة المسلحة
- اتجاهات النزوح التي سلكها المدنيون



ترافقت العمليات العسكرية والغارات الجوية المتواصلة التي شنَّها الحلف السوري الروسي بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، سجَّلنا هجمات استهدفت منشآت حيوية مدنيَّة عدة، كان أبرزها مشافي ومراكز للدفاع المدني وقد وثِّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في محافظة درعا منذ 15 حتى 30 حزيران/ 2018:

- مقتل ما لا يقل عن 214 مدنياً بينهم 65 طفلاً، و43 سيدة.
- 6 مجازر
- 14 حادثة اعتداء على مراكز حيويَّة مدنيَّة، بينها 5 منشآت طبيَّة.
- ما لا يقل عن 397 برميلاً متفجراً ألقتها الطيران المروحي التابع للنظام السوري.
- قرابة 258 صاروخ أرض - أرض.
- قرابة 293 قذيفة هاون ومدفعية.



قال أحمد موسى - ناشط إعلامي محلي عمل على تغطية عمليات القصف التي شهدتها محافظة درعا مؤخراً-، إنَّ المنطقة لم تشهد قصفاً مماثلاً منذ مدة طويلة: ”ما تلبث الغارات تهدأ حتى يتجدد القصف برجمات الصواريخ وقذائف الهاون، لقد أحصيت 150 غارة جوية روسية في يوم واحد فقط، سقطت على مناطق عدة في درعا، إنهم يحرقوننا، لقد دمروا جميع بلدات الريف الشرقي واستهدفوا المشافي والمراكز الطبيّة“. علمنا من أحمد أنه كان شاهداً على تعرُّض مدينة الحراك بدرعا لقرابة 40 صاروخ أرض - أرض في أوّل أيام الحملة العسكرية: ”شاهدت سيدة وابنتها تمشيان، وفي لحظة تحولنا إلى جثتين هامدتين، صاروخ واحد كان كفيلاً بإنهاء حياتهما“.

في 26/ حزيران تمكّنت قوات النظام السوري من السيطرة على بلدة بصر الحرير في ريف درعا الشرقي وبذلك أطبقت الحصار على منطقة اللجاة، التي قد فرَّ غالبية أهلها؛ نتيجة الغارات الجوية التي سبقت الحصار، أما من اضطرَّ للبقاء فقد سجلنا منع قوات النظام السوري لهم من المغادرة باتجاه مناطق سيطرته وأبلغنا بعض الناشطين عن فرض بنود مصالحة وإجراءات تسوية سيخضع لها المحاصرون في منطقة اللجاة.

في 28/ حزيران تم الإعلان عن هدنة لمدة 12 ساعة في محافظة درعا بين الجانب الروسي وفصائل في المعارضة المسلحة تبدأ منتصف ليل الخميس، لم تظهر قوات الحلف السوري الروسي أيّ التزام بالهدنة وسجّلنا عدة هجمات روسية سورية في مدينة نوى وبلدة السهوة بريف درعا.

ثالثاً: الانتهاكات الأخيرة تسببت في تشريد قسري لقرابة 198 ألف شخص:

تسببت عمليات القصف والقتل والتدمير التي بدأت منتصف حزيران في نزوح ما لا يقل عن 198 ألف شخص من قرى الحراك وناحتة، وبصر الحرير، والمليحة الشرقية، ونوى، والحارة، وعقربا، وتوجهوا نحو القرى الجنوبية والقرى الحدودية مع المملكة الأردنيّة، كما توجه قسم آخر باتجاه الشريط الحدودي مع منطقة الجولان.

أخذت عمليات النزوح طابعاً مأساوياً للغاية إذ اضطرَّ آلاف النازحين للإقامة في المدارس ومراكز إيواء تمَّ إنشاؤها على عجل، وبإمكانيات مُعظمها محلي، ومُهيئة لطاقة استيعاب محدودة جداً، ولقد أخبرنا عدد من الأهالي الذين تشردوا أنهم قد اضطروا للبقاء في العراء، ثم قاموا بنصب خيم بدائية في القرى القريبة من الشريط الحدودي الأردني في ظلِّ جوِّ حارٍّ وتدنٍ مُحيّفٍ في توفير المستلزمات الأساسية كميّاه الشرب والطعام والأدوية.



موسى الزعبي - ناشط يعمل في مجال الإغاثة - أخبر الشبكة السورية لحقوق الإنسان عن الأوضاع المزرية، قال موسى إنَّ بعض النازحين اضطروا للنوم داخل سياراتهم، والأفضل حالاً استطاعوا إيجاد غرفة في مدرسة أو مؤسسة عامة، وأضاف أنَّ الوضع في المناطق الجنوبية حيث يتركز معظم النازحين بات أسوأ من ذي قبل فالمواد الأساسية فُقدت من الأسواق وبتوا يفتقرون للمواد الأولية من محروقات وطحين "قد يتحوّل الوضع إلى كارثة أكبر في الأيام القادمة فالقصف لا يهدأ، إننا نشهد غارات جوية متواصلة وتدفعاً للنازحين لا يمكن وصفه، مُعظمهم نساء وأطفال، جميع الخدمات التي قدّمناها لهم جمعناها من تبرّعات شخصية، لا وجود لأيّ منظمات أو هيئات إغاثية قد تُسهم في تخفيف المعاناة".

هذه الحركة الكثيفة والواسعة لآلاف الأشخاص لم تدفع مجلس الأمن للانعقاد للتداول في مصير 198 ألف مواطن سوري تشرّد قسرياً، وأصبح بدون مأوى، وإضافة إلى ذلك فقد صرّح وزير الخارجية الأردني أنَّ الحدود سوف تبقى مغلقة وأنَّ المملكة لن تتحمل تبعات خرق وقف التّصعيد في الجنوب ولن تستقبل المزيد من اللاجئين.

وأخيراً فقد أعلن مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية عن توقّف مساعداتها العابرة للحدود بسبب المعارك التي تشهدها المنطقة. إنَّ جميع ما أشرنا إليه يعني تخلي تام للمجتمع الدولي عن التزاماته القانونية والأخلاقية تجاه الشعب السوري بهدف إعلان استسلامه والعودة الإجبارية للخضوع السّاحق لنظام العائلة في سوريا، فماذا يعني تشريد 198 ألف دون أي تحرّك عاجل أو إدانة أو مجرد تقديم مساعدات فورية.

رابعاً: التوصيف القانوني والتوصيات:

لقد خرقت قوات الحلف السوري الروسي اتفاق خفض التّصعيد والاتفاق الروسي الأمريكي، إضافة إلى خرقتها قراري مجلس الأمن رقم 2139 و2254 القاضيين بوقف الهجمات العشوائية، وأيضاً انتهكت عبر جريمة القتل العمد المادتين السابعة والثامنة من قانون روما الأساسي؛ ما يُشكل جرائم حرب.

كما مارست قوات الحلف السوري الروسي جريمة التّشريد في إطار منهجي وواسع النّطاق، ومنظّم ضدّ السكان المدنيين، ويُشكّل ذلك خرقاً صارخاً لاتفاقيات جنيف، ويرقى إلى جريمة ضدّ الإنسانية بموجب المادة السابعة من ميثاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ولم تُسجّل قيام هذه القوات بأية تدابير لتوفير مأوى أو رعاية صحية أو غذاء للمدنيين المشرّدين.



التوصيات:

مجلس الأمن الدولي:

- يجب على مجلس الأمن الدولي إصدار قرار بشأن قرابة 7 مليون نازح داخل سوريا يُعالج عملية التّشريد القسري وعدم تحوّل النزوح إلى حالة مستدامة، والضغط على النظام السوري لإيقاف التّهجير وشرعة قوانين تستهدف نهب ممتلكات النّازحين وعقاراتهم.

الجمعية العامة للأمم المتحدة:

- تحميل النّظام السوري الحاكم المسؤولية الكاملة عن تشريد ثلث الشعب السوري، بما في ذلك المسؤولية القانونية والمادية، وضمان نيل الضحايا التّعويض الكامل عن الخسائر الفادحة التي طالتهم بما في ذلك رد الممتلكات المنهوبة إلى أصحابها.

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقيات خفض التّصعيد، وبالتالي إعلان تحطيم وانتهاء العملية السياسية بالكامل وتحميل مسؤولية ذلك كاملة للحلف السوري الروسي.
- مكاشفة الشعب السوري بسعي روسيا للسيطرة الكاملة على الأراضي السورية بالقوة ورغبتها العلنية في إعادة تأهيل النظام الحالي؛ ما يعني تشكيل حلّ سياسي وفق مصالحها.

الدول المانحة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية:

- يجب على المجتمع الدولي والدول المانحة تأمين مستلزمات الحياة الأساسية والاهتمام والرعاية بـ 198 ألف نازح جنوب سوريا، وفي مقدّماتها الماء والغذاء والمسكن والملبس وخدمات الرعاية الطبيّة.

الولايات المتحدة الأمريكية:

- على الإدارة الأمريكية الوفاء بتعهداتها في حماية المنطقة الجنوبية، التي كانت أحد مخرجات الاتفاق الروسي الأمريكي.
- على الرئيس دونالد ترامب ألا يسير على خطى وتعهدات الرئيس السابق أوباما، وألا تكون صفقة الجنوب السوري على غرار صفقة تسليم السلاح الكيميائي المهينة.



الحكومة الأردنية:

• على الحكومة الأردنية السّماح بدخول الآلاف ممّن شرّدتهم العمليات العسكرية، والذين دمرت منازلهم ومتاجرهم وبشكل خاص الأطفال والنساء والحالات الحرجة، وتسهيل دخول المنظمات الإغاثية عبر الحدود الأردنية لإغاثة آلاف الأشخاص العالقين في العراق، وتحميل مسؤولية ذلك للطرف المعتدي السوري والروسي وليس للضحية، ومحاولة إيجاد حل لذلك عبر إثارة هذه المأساة لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

شكر وعزاء

خالص الشكر والعزاء لجميع الأهالي والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعال.



snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org



@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

